

تفسير العلاقة بين هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة
وبين عدم شفافية واستمرارية الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات المشتركة)

د/ أحمد سليم محمد

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة عين شمس

dr.ahmedsaleem@commerce.asu.edu.eg

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى تفسير العلاقة بين نمط الملكية الحكومية وخصائص كلا من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وبين عدم شفافية واستمرارية الأرباح وذلك بالتطبيق على الشركات المشتركة المصرية والتي تشارك في ملكيتها الدولة من خلال الشركات القابضة التابعة لبعض الوزارات.

وفى سبيل تحقيق اهداف الدراسة، تم الاعتماد على أسلوب الدراسة التطبيقية، حيث تم بناء نموذج الدراسة باستخدام ست متغيرات مستقلة تمثل الملكية الحكومية وخصائص كلا من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ومتغيرين تابعين هما عدم شفافية الأرباح واستمرارية الأرباح ومتغيرين رقبين هما حجم الشركة والرافعة المالية، وتم اجراء الاختبارات الإحصائية بالاعتماد على بيانات عينة عشوائية من الشركات المشتركة بلغت (37) شركة من عدة قطاعات اقتصادية بإجمالي مشاهدات (227) مشاهدة خلال سلسلة زمنية من (2007 الى 2017) ، حيث تم استخدام مصفوفة الارتباط سبيرمان والانحدار اللوجستي لاختبار فروض الدراسة.

توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها التزام الشركات المشتركة بقواعد الحوكمة المصرية الخاصة بشروط تكوين مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، كما توصلت الدراسة لدليل تطبيقي لانخفاض عدم شفافية الأرباح في هذه الشركات وتحقق استمرارية في أرباحها، كما أوضحت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة فقط بين هيكل الملكية الحكومية وعدد أعضاء المجلس الممثلين لهذه الملكية وحجم الشركة وبين استمرارية الأرباح بالشركات المشتركة في حين لا يوجد تأثير معنوي لهيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على عدم شفافية الأرباح.

المصطلحات الأساسية

حوكمة الشركات وخصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة وهيكل الملكية والشركات المشتركة الحكومية وعدم شفافية الأرباح واستمرارية الأرباح.

**Explaining the Relationship Between Ownership Structure, Characteristics of Board of Directors, Audit Committee, and Earning Opacity and persistence
(an Empirical Study on Joint Stock Companies)**

Dr. Ahmed Selim, Mohamed
Lecturer, Department of Accounting
Faculty of Commerce Ain-Shams University
dr.ahmedsaleem@commerce.asu.edu.eg

Abstract

The Objective of This Study is to Explain Nature of the Relationship Between Governmental Ownership Structure, Characteristics of Board of Directors, Audit Committee, and Earning Opacity and Persistence in Egyptian Joint Stock Companies, That Government Joint in its Equity Through Holding Companies That Belong to Ministries.

To Achieve the Study Objectives, the Study Uses an Empirical Method to Build Study Models Using Six Independent Variables Representing Governmental Equity, Board Characteristics and Audit Committee Characteristics and use two Dependent Variables Representing Earning Opacity and Earning persistence and two Control Variables Representing Company Size and Financial Leverage, The study's Random Sample Includes (37) Companies with (227) Observations for the Period (2007-2017), the Study use Spearman's Correlation Matrix and Logistic Regression to Test Study Hypothesis.

The results of This Study Reveal That Joint Companies Commitment with Egyptian Governance Rules for Composition of Board of Directors and Audit Committee, Also Study Provide an Empirical Evidence to Explain the Relationships Between Study's Variables, Where the Study Proved Decreasing in Earning Opacity in Joint Companies and Achieve an Earning persistence,, the Results of Statistics Analysis Shows That There a Significant Relationship Between Only Governmental Ownership Structure ,Number of Governmental Directors, Company Size and Earning persistence , While there is no Significant Impact Between Governmental Ownership Structure, Characteristics of Board of Directors, Audit Committee, and Earning Opacity in Egyptian Joint Stock Companies

Keywords

Corporate Governance, Characteristics of Board of Directors, Characteristics of Audit Committee, Ownership Structure, Joint Stock Companies, Earning Opacity and Earning persistence.

المقدمة

توفر المعايير المحاسبية قدراً من المرونة في اتباع السياسات المحاسبية عند معالجة بعض البنود والتقديرات المحاسبية الامر الذي يجعل لمديري الشركات دوراً هاماً في تحديد السياسات المحاسبية المتبعة والتحكم في النتائج المالية بما يعود بالنفع على ثروتهم الخاصة (Kazemian, S., & Sanusi, Z. M, 2015; Abed, S et al., 2012)، ومن ثم تزداد أهمية قواعد الحوكمة كأحد المتطلبات اللازمة لضمان الحد من المخاطر المحيطة بالشركات وحماية للمساهمين والمتعاملين معها (قواعد الحوكمة، 2016).

وقد نالت اليات حوكمة الشركات بنوعها الداخلية والخارجية كثيراً من اهتمام الباحثين نحو التحقق من الفوائد المتوقع ان تلحق بالشركات التي تلتزم بتطبيقها لاسيما جودة المعلومات المالية المتاحة بالتقارير المالية المنشورة وما لها من فائدة لدي مستخدمي القوائم المالية، وقد مثلت الأرباح احد اهم المعلومات المالية التي يهتم بها مستخدمي القوائم المالية لتساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ومن ثم يساعد كلا من تراجع عدم شفافية الأرباح وكذا استمراريتها في زيادة جودة الأرباح المحاسبية حيث تجعل مستخدمي القوائم المالية اكثر ثقة في التقارير المالية واعتماداً عليها في اتخاذ قراراتهم.

وتحظى الشركات المشتركة (Joint Stock Companies) بقدر وافر من الخصوصية في النظام الإداري والمالي التي تطبقه حيث يُقصد بالشركات المشتركة في الدراسة الحالية بتلك الشركات التي تساهم الدولة بحصة في ملكيتها بجانب القطاع الخاص وذلك في مختلف القطاعات الاقتصادية بهدف النهوض بهذه الشركات وارتاء رواسخ البعد الاجتماعي والمساهمة في النهوض بالاقتصاد القومي (مركز معلومات قطاع الاعمال العام، 2018)، ومن ثم يُعتقد ان وجود تمثيل حكومي في ملكية هذه الشركات ومن ثم رئاسة و/او عضوية مجلس الإدارة ومن ثم اللجان التابعة للمجلس لاسيما لجنة المراجعة قد يؤدي لحدوث تأثيرات إيجابية على جودة الأرباح بهذه الشركات والتي يمكن الاستدلال عليها بانخفاض عدم شفافية الأرباح واستمراريتها.

وقد تناولت العديد من الدراسات المتخصصة بموضوع الدراسة بالتحليل طبيعة العلاقة بين اليات حوكمة الشركات وبين جودة الأرباح من خلال عدم مقاييس دالة على تحققها، حيث اهتم الكثير من الباحثين بتفسير العلاقة بين انماط هيكل الملكية وخصائص كلا من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وبين عدم شفافية الأرباح واستمراريتها وذلك بالتطبيق في عدة قطاعات اقتصادية ، فثمة عدة دراسات تناولت تفسير علاقة خصائص مجلس

الإدارة بمقاييس جودة الأرباح واخري تناولت تفسير علاقة خصائص لجنة المراجعة بمقاييس جودة الأرباح وتناولت عدة بحوث علاقة كلا من خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة معاً بمقاييس الجودة.

وتتمثل الإضافة التي تساهم بها الدراسة الحالية في كونها من اولي الدراسات التي تتعرض لتفسير علاقة هيكل الملكية وخصائص كلا من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة مجتمعة مع مدي تحقق عدم شفافية الأرباح بالإضافة الى استمراريتها وذلك بالتطبيق على قطاع من الشركات يندر به مثل هذه الدراسات وهي الشركات المشتركة ، وهو قطاع هام ذو طبيعة إدارية ومالية خاصة ومميزة في حيث وجود تمثيل حكومي في الملكية وعضوية مجالس ادارتها ومن ثم عضوية لجان المراجعة وهو ما يسعى الباحث الى الوقوف الى مدي حقيقة حدوثه في واقع التطبيق على الشركات المصرية.

1- مشكلة واهداف الدراسة

1/1 مشكلة الدراسة

اشارت منظمة الشفافية الدولية (International Transparency,2017) اشارت في تقريرها عن موقف مصر في مؤشر مدركات الفساد لعام 2017 (Corruption Perceptions Index 2017) الى وضع مصر في الطرف الأدنى من المؤشر حيث حصلت مصر على الترتيب 117 من 180 دولة بدرجة 32 من 100 مسجلاً تراجع عن درجة 37 في عام 2014 وهو ما فسرتة منظمة الشفافية بوجود مشكلة في مدركات الفساد في القطاع العام بمصر، ذلك الفساد الذي تشير اليه احدي الدراسات(Picur,2004) بانه في ظل مستويات عالية منه تزداد معه عدم شفافية أرباح الشركات ومن ثم جودتها وهو ما ينعكس بالسلب على قرارات مستخدمي القوائم المالية، وفي ذات السياق ترجح دراسة (Maaloul et al., 2018) بان البعد الحكومي والسياسي لبعض المدراء يؤثر بالإيجاب على الأداء المالي للشركات حيث تحظي هذه الشركات بعدة منافع منها قوة علاقات ونفوذ هؤلاء المدراء بجانب رغبة المستثمرين في ضح مزيد من أموالهم في هذه الشركات للاستفادة من البعد الحكومي والسياسي للمدراء .

من هذا المنطلق فان الباحث يعتقد ان نتيجة المؤشر السابق قد تؤثر بصورة ما علي جودة الأرباح في الشركات المشتركة وذلك في الوقت الذي تؤكد الدولة على انها تهدف بالمشاركة بهذه الشركات الى تحقيق نهضة إدارية ومالية بها ودعم مركزها المالي ومن ثم

تحقيق مزيد من الأرباح ذات الجودة العالية، وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي:

ما هي طبيعة العلاقة بين هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وبين عدم شفافية الأرباح واستمراريتها في الشركات المشتركة؟

2/1 اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الي تحقيق تفسير العلاقة بين نمط الملكية الحكومية وخصائص كلا من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وبين عدم شفافية الأرباح واستمراريتها وذلك كهدف أساسي ينقسم الى الأهداف الفرعية التالية:

- 1- دراسة مدى التزام الشركات المشتركة بقواعد الحوكمة الخاصة بتكوين مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.
- 2- دراسة مدى تحقق عدم شفافية الأرباح واستمراريتها بالشركات المشتركة.
- 3- دراسة العلاقة بين هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وبين عدم شفافية الأرباح واستمراريتها في ظل وجود تمثيل حكومي في ملكية هذه الشركات.
- 4- الوصول الى نماذج مقترحة لتفسير التأثير المحتمل لهذه الخصائص على عدم شفافية الأرباح واستمراريتها.

2- الإطار النظري وصياغة الفروض

1/2 الاطار النظري - الدراسات السابقة

1/1/2 عدم شفافية واستمرارية الارباح

يعد كلا من مقياس تراجع عدم شفافية الأرباح ومقياس استمرارية الأرباح من اهم المقاييس البديلة الدالة على تحقق جودة الأرباح التي استخدمت مؤخراً على نطاق واسع في البحوث التطبيقية المحاسبية (Francis et al., 2008) حيث تناولت محددات تحقق هذه المقاييس والاثار الناجمة عنها وكيفية القياس.

وقد حظى مقياس عدم شفافية الأرباح بقدر كبير من النقاش من حيث محددات او مسببات تحقق الشفافية والاثار المترتبة عليها وكيفية القياس، حيث ان تحقق شفافية الأرباح -تراجع عدم الشفافية - يعتمد على عوامل عدة مثل تطبيق معايير المحاسبة الدولية (Takamatsu R., Favero L, 2017)، كما يؤدي زيادة الشفافية الى تحقق مزايا

للشركة منها تراجع تكلفة رأس المال التي يتعين على الإدارة تحقيقها للملاك (Barth et al., 2013).

وفى سياق قياس عدم شفافية الأرباح فقد تناولت العديد من البحوث التطبيقية كلا من مصطلح شفافية الأرباح (Earning Transparency) ومصطلح عدم شفافية الأرباح (Earning Opacity) وهما مصطلحين متقابلين ولكل منها مدلوله الخاص وطريقة قياس مختلفة، فمع إصدار صندوق النقد الدولي لميثاق الممارسات السليمة في مجال الشفافية المالية وتعديلاته اللاحقة بدأ ظهور مصطلح الشفافية المالية (Financial Transparency) والتي حددتها عدة دراسات في شفافية الأرباح (Earning Transparency) ثم تطور تناول موضوع الشفافية ليصبح مضمونها هو شفافية الإفصاح في التقارير المالية عامة (Financial Reporting Transparency) والتي تتحقق من خلال الإفصاح عن مزيد من المعلومات الغير مالية بجانب المالية لأصحاب المصالح مثل التعريف بالشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم والعملاء والأسواق والمنافسين والنظرة المستقبلية للشركة وبيانات اخرى (International Monetary Fund, 2007 ; OECD, 2004; Standard and Poor's, 2002 ; AICPA, 1999).

وبتزايد الاهتمام بالإفصاح غير المالي بدأت العديد من المؤسسات المهنية وتلاها الكثير من البحوث التطبيقية تسليط الضوء على مصطلح الإفصاح الاختياري (Voluntary Disclosure) او الإفصاح السردى (Narrative Disclosure) الذي طور لاحقاً الى مفهوم التقارير المتكاملة (Integrated Reporting) وذلك بعد إضافة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، ومن ثم فان مصطلح شفافية الأرباح خلال مراحل تطوره السابقة انعكس على البحوث التطبيقية في هذا الموضوع من خلال تفضيل غالبيتها لإجراء اختبار تحليل محتوى للتقارير السنوية والإفصاحات الأخرى التي تصدرها الشركات في عدة دول للوقوف على درجة الإفصاح عن المعلومات الغير مالية والمالية كمرادف لنسبة شفافية الأرباح او شفافية التقارير المالية (Alhazaimh et al., 2014; Kantudu, A., Samaila,I, 2015; Simnett, R, & Huggins, A, 2015; Stent, w., & Dowler, t, 2015; Dempsey et al., 2012) و (أبو المعاطي، 2017 ; محمد يوسف، 2016 ; احمد ميهاب، 2014 ; عبد الملك، 2013; غنيمي ، 2011) في حين اعتمدت دراسة (Barth et al., 2013) على القياس الكمي لشفافية الأرباح باستخدام نموذج انحدار مبني على قيمة ارباح الأسهم والتغير فيها.

في حين يشير مصطلح عدم شفافية الأرباح (Earning Opacity) الى انها مقياس لمدي تعبير معلومة الأرباح عن حقيقة الشركة ومركزها المالي حيث كلما تراجع دل ذلك على جودة الارباح، ويمكن الاستدلال على تراجع عدم شفافية الأرباح من خلال عدة معالم مثل تراجع قيمة الاستحقاقات الاختيارية (Bhattacharya et al., 2002)، او من خلال زيادة التدفقات النقدية من التشغيل (Jabbari et al., 2013)، وقد اعتمدت غالبية الدراسات المتعلقة بموضوع عدم الشفافية على استخدام نماذج كمية لقياس عدم شفافية الأرباح معتمدة على البيانات المالية للشركات دون غيرها ، وهو الأسلوب الذي سوف تتبعه الدراسة الحالية في قياس عدم الشفافية.

وتعد استمرارية الأرباح (Earning persistence) احد المقاييس الدالة على تحقق جودة الأرباح، فكلما زادت قدرة أصحاب المصالح في استخدام الأرباح الحالية للتنبؤ بالأرباح المستقبلية اتصفت الأرباح بالجودة أي ان الأرباح الدائمة تتصف بأرباح عالية الجودة (على، 2104)، وفي سياق متصل اعتمدت البحوث التطبيقية في قياس استمرارية الأرباح على مدخلين المدخل الأول وهو استقصاء اراء بعض الفئات حول الاستمرارية (مصطفى ومحمد، 2017)، في حين فضلت بحوث اخري استخدام مقاييس كمية تعتمد على البيانات المالية للشركات لهدف قياس استمرارية أرباحها (Sloan, 1996; Francis et al., 2004)، وسوف تعتمد الدراسة الحالية على الأسلوب الكمي في قياس الاستمرارية.

2/1/2 العلاقة بين هيكل الملكية وعدم شفافية واستمرارية الأرباح

تتعدد أنماط هيكل الملكية في الشركات ويعد نمط الملكية هو المحدد لطبيعة مشكلة الوكالة داخل الشركة حيث ينعكس نمط الملكية على تكوين مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه ومن ثم تحديد من له حق الرقابة وكيفية انتاج المعلومات المحاسبية ومن ثم الصورة التي تظهر بها الأرباح (عفي، 2011)، وقد تناولت العديد من الدراسات التطبيقية تفسير العلاقة بين أنماط هيكل ملكية الشركات المختلفة (الملكية العائلية – ملكية كبار المساهمين – الملكية الإدارية – الملكية المؤسسية – الملكية الحكومية) وبين جودة الأرباح باستخدام عدة مقاييس بديلة للدلالة عليها، حيث اظهرت العديد من الدراسات طبقت على العديد من بيئات الاعمال العربية والأجنبية تناقضاً في نتائج تفسير طبيعة علاقة غالبية هذه الأنماط بجودة الأرباح في حين تقل هذه التناقضات او تتلاشي في حالة نمط الملكية الحكومية وذلك على النحو المبين في الجزء التالي.

وفي سياق علاقة نمط الملكية العائلية بجودة الأرباح تشير الدراسات (Hashim, H., & Devi, S,2108 ; Saleem,2016;Attia, E., and Hegazy,I,2015 الى تراجع إدارة الأرباح بزيادة الملكية العائلية وذلك لقدرة الملاك على مراقبة اعمال الشركة، في حين اشارت دراسات اخري للأثر السلبي للملكية العائلية وتدخل الملاك في إخفاء حقيقة الأداء المالي لشركاتهم عن المنافسين وعن الجهات الرسمية ، حيث اشارت دراسة (مختار، 2016) الى انه كلما زادت السيطرة العائلية على الملكية كلما انخفضت جودة الأرباح وأضاف دراسة (Matoussi, H., & Gharbi, I,2011) ان الملكية العائلية زادت من احتمالات الاحتيال بالبيانات المالية واضعفت من دور أعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذيين، وايدت هذه النتيجة دراسة (Anderson et al., 2009) حيث اكدت على ان الملكية العائلية قد أدت الى جعل الأرباح مبهمه بالمقارنة بالشركات ذات الاكتتاب العام.

وفيما يتعلق بتفسير العلاقة بين نمط ملكية كبار المساهمين وجودة الأرباح فقد اكدت الدراسات (Mohamed Khalil, and Aydin Ozkan, 2016; Al-Fayoumi et al., 2010) الى تراجع إدارة الأرباح حيث لا يستطيع أعضاء مجلس الإدارة فرص سيطرتهم وتحكمهم في الأرباح، كما توصلت الدراسات (Obigbemi,2017; Zuhrohtun & Z. Baridwan,2015) الى تراجع ممارسات إدارة الأرباح وكذا تراجع عدم شفافية الأرباح بهذه الشركات خاصة في ظل مراقب حسابات ينتمي لمكاتب المراجعة الكبرى، وفي مقابل هذه الدراسات تشير الدراسات (Manukaji, 2018; Alhazaimah et al., 2014) الى زيادة احتمالات تهيئة الدخل وأيضا تراجع شفافية الأرباح ممثلة في الإفصاح الاختياري في حالة وجود ملكية لكبار المساهمين.

وبالنسبة للملكية الإدارية التي تعني ملكية أعضاء مجلس الإدارة في الشركة فتشير الدراسات (Saleem,2016; Masmoudi, W., & Boujelbene, Y.,2014; Sandra Alves,2012) ودراسة (عفيفي، 2011) الي ان الملكية الإدارية وتقارب المصالح يجعل المديرين لديهم مصلحة خاصة في زيادة جودة الأرباح بالمقارنة بأنماط الملكية الأخرى، وفي المقابل اشارت دراسة (Obigbemi,2017) لزيادة ممارسات إدارة الأرباح في ظل تزايد الملكية الإدارية

وفي سياق نمط الملكية المؤسسية تشير دراسة (Aryan, Laith,2015; ; Al-Fayoumi et al., 2010) ودراسة (مصطفى ومحمد، 2015) الى ان الملكية المؤسسية بالشركات تسهم في زيادة جودة التقرير المالي حيث تسهم ملكية بعض

المؤسسات مثل هيئات الاستثمار وصناديق المعاشات والعاملين في تفعيل الدور الرقابي للملاك ومن ثم مزيد من الشفافية والافصاح خاصة اذا كان الهدف من الملكية هو الاحتفاظ بالاستثمارات مع تلاشي هذا الأثر في حالة ضعف نسبة الملكية والتركيز على تحقيق أرباح قصيرة الاجل الامر الذي يؤدي الي اطلاق ايدي المديرين نحو إدارة الأرباح بالمقارنة بأنماط اخري من الملكية (Herdjiono, I., & Sari, I,2017; Zuhrohtun & Z.) (Baridwan, 2015 ;Attia, E., & Hegazy,I, 2015; Sandra Alves, 2012).

وفيما يتعلق بدراسة علاقة الملكية الحكومية بتحقيق جودة الأرباح تشير دراسة (Tong and Wang,2007) طبقت في دولة الصين حيث تسيطر الدولة على نسبة من الشركات عامة الاكثاب الي انه كلما زادت الملكية الحكومية عن نصف اسهم الشركات كلما زادت جودة الأرباح بهذه الشركات والعكس صحيح، وايدت ذلك دراسة (Maaloul et al., 2018) حيث اشارت الي ان واقع التطبيق بدولة تونس يشير لتحقيق تحسن واضح في الأداء المالي في الشركات التي يتمتع أعضاء مجالسها ببعده حكومي وسياسي ، وبالتطبيق على مصر تؤكد دراسة (محمد، 2017) الى عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية الحكومية وبين قيمة الاستحقاقات الاختيارية كمقياس بديل لجودة الأرباح، وفي ذات السياق تؤيد دراسة (احمد محي الدين، 2009) تحقق زيادة في شفافية المعلومات وخفض عدم تماثل المعلومات ومن ثم زيادة جودة الأرباح كلما زادت نسبة الملكية الحكومية في الشركات المساهمة، ومن ثم يمكن القول ان اشتراك الدولة في ملكية عدد من الشركات داخل الاقتصاد مثل حالة الشركات المشتركة يُعتقد انها تسهم في تحسين الأداء المالي لهذه الشركات لاسيما جودة المعلومات المالية لهذه الشركات واهمها جودة الأرباح بكونها اكثر شفافية واستمرارية.

ومن خلال تحليل العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة يتبين عدم اتفاق الدراسات في تفسير طبيعة علاقة أنماط هيكل الملكية بتحقيق الجودة نظرا لاختلاف بيئات التطبيق كما يلاحظ قلة بل ندرة الدراسات التي تناولت التطبيق علي الشركات المشتركة ذات الملكية الحكومية وعلاقة هيكل الملكية وما لتأثيراته على مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من عواقب على سياسات الشركة نحو جودة أرباحها متمثلة في تراجع عدم شفافية واستمرارية أرباحها وهو الدور الذي تحاول الدراسة الحالية القيام به للوصول الي دليل تطبيقي يفسر هذه العلاقة في الواقع العلمي لهذه الشركات.

3/1/2 علاقة خصائص مجلس الإدارة بعدم شفافية واستمرارية الأرباح

يحظى مجلس الإدارة لما له من دور خاص في نجاح منظمات الاعمال بقدر وافر من اهتمام ونقاش الكثير من الاكاديميين والباحثين وممارسي مهنة المحاسبة ، حيث يتحمل مجلس الإدارة أعباء عديدة في سبيل القيام بدوره في حماية حقوق كافة المتعاملين مع الشركة ومن ثم كان لطبيعة تكوين المجلس وكيفية عمله قدراً وافر من التحليل والنقد في البحوث التطبيقية وذلك للوقوف على تأثير التكوين وطبيعة العمل في نجاح المنظمات ، وفى ذات السياق فقد تناولت الكثير من الدراسات التطبيقية تفسير علاقة مجلس الإدارة بمدى تحقق جودة الأرباح ، حيث تم الاعتماد على العديد من خصائص المجلس والتي اقرتها العديد من قواعد الحوكمة في مصر ودول العالم المختلفة والتي تضمن توافر استقلالية أعضاء المجلس ، ومن الملاحظ ان بعض من هذه الخصائص لم يعد تحظى بقدر كبير من التأثير على جودة الأرباح لكون غالبية الشركات تطبقها بنفس القدر تلبية لقواعد الحوكمة الملزمة داخل الدولة ولعل اشهر هذه الخصائص عدد مرات الاجتماع وثنائية دور رئيس مجلس الإدارة ونسبة عدد الأعضاء المستقلين الى باقي أعضاء المجلس ومن ثم تستهدف الدراسة الحالية التركيز على اكثر الخصائص الى يدور حولها الجدل لاختلاف نتائج علاقتها بجودة الأرباح باختلاف بيئة التطبيق والقطاع الاقتصادي وطبيعة الملكية.

وقد تناولت العديد من البحوث دور مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات التي تنعكس علي مصلحة الملاك بالإيجاب وتسهم في تحسين الاداء المالي للشركات عامة وجودة الأرباح خاصة، حيث اكدت الدراسات (Herdjiono, I., & Sari, I,2017; Azzoz, (A. R., & Khamees, B.,2016; Sharma, 2013; Al- Haddad et al., 2011 ودراسة (رضا، 2013) على وجود اثر إيجابي لزيادة عدد الأعضاء غير التنفيذيين وعدد مرات الاجتماع على ربحية السهم وعلى زيادة معدل توزيع الأرباح السنوي، كما اشارت دراسة (مصطفى ومحمد، 2015) الى وجود علاقة إيجابية بين حجم واستقلالية المجلس وجودة التقرير المالي ككل.

وفي سياق العلاقة بجودة الأرباح أوضحت دراسة (مختار، 2016) الى ان زيادة عدد الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس إدارة البنوك وتنوع خياراتهم المالية ساعد على الانخراط بشكل اقل في ممارسات إدارة الأرباح، في حين تشير دراسة (Abed, S et al., 2012) الى كون عدد أعضاء المجلس ذو علاقة إيجابية بجودة الأرباح دون غيره من الخصائص وهو ما نفتته عدة دراسات اخري حيث اشارت الي ان عدد أعضاء مجلس الإدارة

لم يعد مؤشراً على تحقق الجودة من وجهة نظر المستثمرين (Manukaji, 2018; AHMED A-D., & KU, I., 2014).

وتأكيداً على تفسير العلاقة بين مجلس الإدارة وجودة الأرباح فثمة عدة دراسات أثبتت الأثر السلبي لخصائص المجلس على تحقق الجودة في بعض الدول النامية مثل الدراسات (Mohamed, K., and Aydin, O, 2016; AL-RASSAS, A., & KAMARDIN, H, 2015) حيث فسرت ذلك بسوء كفاءة تطبيق القانون وحماية المستثمرين وترجع فاعلية قواعد الحوكمة.

وبتحليل الدراسات التي تناولت تفسير العلاقة المباشرة بين خصائص مجلس الإدارة بعدم شفافية واستمرارية الأرباح يتبين قلة الدراسات بهذا الشأن وانعدامها في حالة الشركات المشتركة، وفي سياق متصل توصلت دراسة (أبو خزنة، 2014) الى عدم وجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة باستمرارية الأرباح في حين توجد علاقة عكسية لاستقلال أعضاء المجلس وبين استمرارية الأرباح، وهو ما يدعم من ضرورة بذل مزيد من الجهود البحثية حول موضوع الدراسة.

4/1/2 علاقة خصائص لجنة المراجعة بعدم شفافية واستمرارية الأرباح

تشرط قواعد الحوكمة ان يتم تكوين لجنة المراجعة من اعضاء مجلس الإدارة ذوي الخبرة المالية وفي ظل تكوين المجلس من أعضاء يمثلوا الملاك وأعضاء غير تنفيذيين فيعتقد ان خصائص لجنة المراجعة من حيث تكوينها واستقلالها وعدد مرات الاجتماع لها دور ما في مدي تحقق جودة الأرباح لاسيما من خلال مقاييس عدم الشفافية والاستمرارية ، وكما حازت أنماط الملكية وتلاها مجلس الإدارة كثيراً من الجدل حول علاقة كل منها بجودة الأرباح فان خصائص لجنة المراجعة نالت أيضاً قدرماً من الجدل والتناقض في نتائج العديد من البحوث التطبيقية حول علاقتها بالجودة وهو ما يتضح من خلال الدراسات (Alqatamin,2018;Al-Rassas, A., and Kamardin, H, 2015; Wang, D., Huynh, Q. L,2013) والتي تشير الى ان استقلالية أعضاء لجنة المراجعة تؤثر بالإيجاب على كلا من جودة الأداء المالي والغير مالي للشركة، كما انها مرتبطة بمستويات عالية من جودة الأرباح.

في حين فرقت بعض الدراسات بين علاقة كل خاصية من خصائص اللجنة بجودة الأرباح حيث توصلت دراسات (Azzoz, A. R., & Khamees, B.,2016; Soliman,) الى ان زيادة عدد لجنة المراجعة وعدد مرات انعقادها (M., and Ragab, A. 2014)

يرتبط بعلاقة إيجابية بجودة الأرباح في حين ارتبطت باقي الخصائص بعلاقة سلبية مثل الخبرة المالية واستقلالية الأعضاء ، وهو ما اكدت عليه دراسة (AMAR, A. B, 2014) من كون استقلالية اللجنة لا تؤثر كليا على إدارة الأرباح ، وهو ما يتعارض مع نتائج دراسات اخري مثل دراسة (السرطاوي، 2013) حيث توصلت الى ان بعض خصائص لجان المراجعة لا تؤثر في إدارة الأرباح كعدد الأعضاء والخبرة المالية وعدد مرات الاجتماع وانما الخاصية المؤثرة على تراجع إدارة الأرباح كانت استقلال أعضاء اللجنة بكونهم من أعضاء المجلس الغير تنفيذيين في حين زاد من إدارة الأرباح زيادة ملكية أعضاء اللجنة في الشركة ، في حين توصلت دراسة (رضا، 2010) الى أن حجم اللجنة واستقلالية أعضائها وخبراتهم المالية تؤدي الى زيادة جودة الأرباح في حين لا يوجد أي تأثير لعدد مرات الاجتماع.

بناء على نتائج الدراسات السابقة واختلاف نتائجها الذي يمكن تفسيره باختلاف بيانات التطبيق والمقاييس المستخدمة ومع ملاحظة ندرة الدراسات التي تتحدث عن علاقة لجنة المراجعة بعدم شفافية واستمرارية الأرباح بخلاف دراسة (موسي، 2012) والتي توصلت لوجود أثر إيجابي لعدد اجتماعات اللجنة على شفافية الأرباح في حين تلاشي أي أثر لحجم اللجنة واستقلال وخبرة أعضائها، ومع عدم وجود أي دراسات - حسب علم الباحث- لتفسير هذه العلاقة في الشركات المشتركة فان كافة هذه العوامل تدعم من ضرورة القيام بمزيد من البحث والتحليل لقياس طبيعة العلاقة في الشركات المشتركة لتفرد طبيعتها عن باقي الشركات.

2/2 صياغة فروض الدراسة

يمكن اشتقاق فروض الدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول: " لا تلتزم الشركات المشتركة بقواعد حوكمة الشركات المصرية الخاصة بشروط تكوين مجلس الإدارة ولجنة المراجعة "

الفرض الثاني: " لا تتمتع الشركات المشتركة بجودة في أرباحها متمثلة في تراجع عدم شفافية الأرباح وتحقق استمراريتهما "

الفرض الثالث: " لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين هيكل الملكية وخصائص كلا من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وبين عدم شفافية الأرباح واستمراريتهما "

الفرض الرابع: " لا يوجد تأثير معنوي لكلا من هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على عدم شفافية الأرباح واستمراريتهما "

3- الدراسة التطبيقية

يستهدف هذا الجزء من الدراسة عرض منهجية الدراسة التطبيقية والتي تتضمن مجتمع وعينة الدراسة ومتغيرات الدراسة ومصادر البيانات وحدود الدراسة ونماذج الدراسة والاختبارات الإحصائية وأخيرا النتائج والتوصيات.

1/3 مجتمع وعينة الدراسة

1/1/3 مجتمع الدراسة

لتحقيق اهداف الدراسة فقد تم تحديد مجتمع الدراسة في الشركات المُشتركة التي تشترك الحكومة المصرية في ملكيتها مع القطاع الخاص بواسطة الشركات القابضة والتابعة لوزارة قطاع الاعمال، وقد تشترك أيضاً في ملكية بعضها البنوك الحكومية والشركات القابضة والتابعة للوزارات الأخرى.

2/1/3 عينة الدراسة

بهدف تحقيق اهداف الدراسة ونظرا لتعدد خصائص الشركات المُشتركة في الواقع المصري فقد حدد الباحث مواصفات للاسترشاد في اختيار مفردات العينة العشوائية والتي شملت 37 شركة مُشتركة من مختلف القطاعات الاقتصادية خلال الفترة الزمنية من 2007 الى 2017 بإجمالي مشاهدات 227 مشاهدة، وتمثل المواصفات الاسترشادية لاختيار مفردات العينة على النحو التالي:

1. ان تأخذ الشركات شكل الشركة المساهمة ذات الاكتتاب العام واسهمها مقيدة وتلتزم بقواعد افصاح الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية.
2. ان تكون الجهات الحكومية الممثلة في الشركات المُشتركة من كبار المساهمين ومن ثم لا تقل نسبة الملكية عن 5% لضمان تمثيل مناسب في مجلس الإدارة يضمن مشاركة فعالة في اتخاذ القرارات بحد ادني عضو مجلس إدارة واحد.

2/3 متغيرات الدراسة

يمكن من خلال فروض الدراسة تحديد المتغيرات في ست متغيرات مستقلة ومتغيرين تابعين ومتغيرين رقابين وفيما يلي تعريف المتغيرات وكيفية قياسها:

1/2/3 المتغيرات المستقلة

وهي المتغيرات الممثلة لنمط الملكية الحكومية وخصائص كلا من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (1) - المتغيرات المستقلة

المتغير	الوصف	مصدر القياس
GEQ	الملكية الحكومية ممثلة بنسبة ملكية الدولة في الشركة المشتركة	تقارير هيكل المساهمين
BNM	عدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين	تقارير مجلس الإدارة
BID	عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين	
BGO	عدد أعضاء مجلس الإدارة الممثلين لحصص الشراكة الحكومية من كافة الوزارات	
ADNM	عدد أعضاء لجنة المراجعة	تقارير لجنة المراجعة
ADM	عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة	

2/2/3 المتغيرات التابعة

وهي المتغيرات الممثلة لمقاييس لجودة الأرباح التي اعتمدت عليها الدراسة وهي على النحو التالي:

الجدول رقم (2) - المتغيرات التابعة

المتغير	الوصف	النماذج المستخدمة في القياس
Opacity	عدم شفافية الأرباح	Bhattacharya et al., 2002
Persistence	استمرارية الأرباح	Richardson et al., 2005

3/2/3 المتغيرات الرقابية

وهي المتغيرات الأخرى بخلاف المتغيرات المستقلة والتي يمكن ان تكون ذات علاقة بالمتغيرات التابعة وهي على النحو التالي:

الجدول رقم (3) - المتغيرات الرقابية

المتغير	الوصف	مصدر القياس
SIZE	حجم الشركة	لوغاريتم إجمالي الأصول
LEVE	الرافعة المالية	نسبة الديون الى إجمالي حقوق الملكية

4/2/3 قياس المتغير عدم شفافية الأرباح Earning Opacity

يتم حساب مؤشر لعدم شفافية الأرباح من خلال نموذج (Bhattacharya et al., 2002) وهو أكثر النماذج شيوعاً في حساب الاستحقاقات المحسوبة Scaled Accruals الدالة على تعسف قياس الأرباح Earnings Aggressiveness كأحد أبعاد عدم شفافية الأرباح وذلك على النحو التالي:

$$ACC_{it} = (\Delta CA_{it} - \Delta CL_{it} - \Delta CASH_{it} + \Delta STD_{it} - DEP_{it} + \Delta TP_{it}) / TAK_{t-1}$$

حيث: -

- ACC_{it} : تمثل الاستحقاقات المحسوبة لشركة i خلال سنة t
- ΔCA_{it} : تمثل التغير في إجمالي الأصول المتداولة لشركة i خلال سنة t
- ΔCL_{it} : تمثل التغير في إجمالي الخصوم المتداولة لشركة i خلال سنة t
- $\Delta CASH_{it}$: تمثل التغير في رصيد النقدية وما في حكمها لشركة i خلال سنة t
- ΔSTD_{it} : تمثل التغير في الجزء المتداول من القروض طويلة الاجل لشركة i خلال سنة t
- DEP_{it} : تمثل مصروف الاهلاك والاستهلاك لشركة i خلال سنة t
- ΔTP_{it} : تمثل التغير في صافي الأرباح الخاضع قبل الضرائب لشركة i خلال سنة t
- TAK_{t-1} : تمثل إجمالي الأصول لشركة i خلال سنة $t-1$

بعد حساب قيمة مؤشر عدم الشفافية (نتاج النموذج) لكل شركة خلال فترة الدراسة يتم حساب القيمة المطلقة لقيمة المؤشر (Absolut Value) لكل شركة خلال فترة الدراسة ومتوسط هذه القيم لكل شركة، ولأغراض التحليل الاحصائي تأخذ الشركة القيمة (1) إذا كانت القيمة المطلقة ما في فترة مالية اقل من متوسط القيم المطلقة للشركة للدلالة على تراجع عدم شفافية الأرباح وإذا زادت القيمة المطلقة عن المتوسط تحصل الشركة على قيمة (0) للدلالة على حدوث عدم شفافية الأرباح.

5/2/3 قياس المتغير استمرارية الأرباح Earning Persistence

سوف يتم قياس استمرارية الأرباح من خلال أكثر النماذج شيوعاً في الدراسات السابقة وهو نموذج انحدار (Richardson et al., 2005) المعدل والذي يعتمد على الأرباح الحالية للشركة وقيمة الاستحقاقات الكلية للوصول الى أرباحها المستقبلية للدلالة على استمرارية الأرباح بهذه الشركة وتأخذ معادلة الانحدار الشكل التالي:

$$ROA_{t+1} = \beta_0 + \beta_1 ROA_{i,t} + \beta_2 TACC_{i,t} + E_{i,t}$$

حيث: -

ROA_{T+1} : تمثل العائد المستقبلي على الأصول

$ROA_{i,t}$: تمثل العائد الحالي على الأصول = صافي الدخل قبل الضرائب / إجمالي الأصول

$TACC_{i,t}$: تمثل الاستحقاقات الكلية = صافي الدخل قبل الضرائب - صافي التدفقات النقدية

من التشغيل

$E_{i,t}$: تمثل الخطأ العشوائي

سوف يتم قياس استمرارية الأرباح من خلال عمل نموذج انحدار لكل شركة خلال فترة الدراسة باستخدام متغيرات النموذج لنصل الى قيمة المعاملات β_1 و β_2 حيث تشير نتائج النموذج الى تحقق استمرارية الأرباح الى حد كبير عندما تكون قيمة المعامل β_1 اكبر من قيمة المعامل β_2 لتدل على زيادة الأرباح اكثر من زيادة الاستحقاقات مما يعني استمرارية الأرباح في هذه الشركة خلال الفترة الزمنية للدراسة، ولأغراض التحليل الاحصائي يحصل المتغير على قيمة (1) في حالة تحقق الاستمرارية وعلى قيمة (0) في حالة عدم تحققها، مع الاخذ في الاعتبار ان تحقيق الشركة لخسائر في فترة مالية ما فهذا يعني عدم حدوث الاستمرارية في هذه الفترة ولا يتم تطبيق النموذج حينها.

3/3 نماذج الدراسة

النموذج الأول - نموذج عدم شفافية الأرباح

$$ACC_{it} = \beta_0 + \beta_1 GEQ_{it} + \beta_2 BNM_{it} + \beta_3 BID_{it} + \beta_4 BGO_{it} + \beta_5 ADNM_{it} + \beta_6 ADM_{it} + \beta_7 SIZE_{it} + \beta_8 LEVE_{it} + E_{it}$$

النموذج الثاني - نموذج استمرارية الأرباح

$$ROA_{t+1} = \beta_0 + \beta_1 GEQ_{it} + \beta_2 BNM_{it} + \beta_3 BID_{it} + \beta_4 BGO_{it} + \beta_5 ADNM_{it} + \beta_6 ADM_{it} + \beta_7 SIZE_{it} + \beta_8 LEVE_{it} + E_{it}$$

حيث: -

ACC_{it} : تمثل نتيجة تقييم عدم شفافية الأرباح

ROA_{T+1} : تمثل نتيجة تقييم استمرارية الأرباح

GEQ : تمثل نسبة حصة ملكية الدولة في الشركة المشتركة

BNM : تمثل عدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين

BID : تمثل عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين

BGO : تمثل عدد أعضاء المجلس الممثلين لحصص الملكية الحكومية

$ADNM$: تمثل عدد أعضاء لجنة المراجعة

ADM : تمثل عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة

SIZE : تمثل لوغاريتم إجمالي الأصول

LEVE : تمثل نسبة الديون الى إجمالي حقوق الملكية

E_{it} : تمثل الخطأ العشوائي

4/3 مصادر بيانات الدراسة

اعتمد الباحث في الدراسة التطبيقية على المصادر التالية:

1- القوائم المالية المنشورة والمتاحة على المواقع الالكترونية الخاصة بنشر

المعلومات والمواقع الالكترونية لشركات العينة.

2- تقارير كلا من هيكل المساهمين ومجالس الإدارات ولجان المراجعة والمتاحة على

مواقع نشر المعلومات المالية والمواقع الالكترونية لشركات العينة

5/3 حدود البحث

خرج عن نطاق تطبيق البحث كلا من الشركات التالية:

1- خرج عن نطاق تطبيق الدراسة الشركات المشتركة التي لم تشارك في ملكيتها

الشركات القابضة والتابعة لوزارة قطاع الاعمال العام.

2- خرج عن نطاق تطبيق الدراسة أنماط الملكية الأخرى مثل الملكية العائلية والملكية

المؤسسية والملكية الإدارية وملكية كبار المساهمين.

3- خرج عن نطاق تطبيق الدراسة البيانات المالية لقطاع البنوك نظرا لخصوصية هذا

القطاع واختلاف المتطلبات المالية والاشتراطات الرقابية به عن باقي القطاعات

4- خرج عن نطاق تطبيق الدراسة الشركات المشتركة الغير مصرية التي تشارك في

ملكيتها الشركات القابضة والتابعة لوزارة قطاع الاعمال العام.

5- خرج عن نطاق تطبيق الدراسة الشركات التي لا تأخذ شكل الشركات المساهمة

حيث لا تلتزم بقواعد الإفصاح اللازم لإجراء الدراسة التطبيقية.

6- خرج عن نطاق تطبيق الدراسة الشركات التي تساهم الحكومة المصرية في ملكيتها

بأقل من 5% لعدم وجود تمثيل مناسب في مجلس الإدارة وعدم ممارسة أي تأثير

على اتخاذ القرارات.

7- خرج عن نطاق تطبيق الدراسة الشركات التي أوقف التداول عليها خلال فترة

الدراسة.

6/3 الاختبارات الإحصائية

يتناول هذا الجزء إجراء التحقق من توافر شروط الاختبار المعلمي ثم إجراء الإحصاءات الوصفية للمتغيرات وذلك تمهيداً لإجراء اختبارات الفروض.

1/6/3 تحقق شروط الاختبار المعلمي

يهدف هذا الجزء من الدراسة التطبيقية إلى التحقق من توافر شروط إجراء الاختبارات المعلمية ولذلك سوف يعتمد الباحث على اختبار Kolmogorov-Smirnov test في اختبار توزيع البيانات لبيان مدى إتباع بيانات البحث للتوزيع الطبيعي Normal Distribution ، كما سوف يتم اختبار الارتباط الذاتي بين المتغيرات Autocorrelation باستخدام اختبار Durbin-Watson test، وسوف يتم استخدام اختبار VIF test لبيان مدى وجود الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity، وأخيراً سوف يتم استخدام اختبار Levene's Test لبيان مدى تجانس البيانات Heteroscedasticity.

1/1/6/3 اختبار توزيع البيانات

يهدف هذا الاختبار إلى التأكد من أن المجتمع الذي سحبت منه العينة تتبع بياناته التوزيع الطبيعي ومن ثم استخدام الاختبارات المعلمية لاختبار صحة الفروض، ويوضح الجدول التالي نتائج استخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov test. الجدول رقم (4) - نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

Sig.	df	Statistical value	VAR
0.000	227	0.167	GQY
0.000	227	0.131	BNM
0.000	227	0.296	BID
0.000	227	0.14	BGO
0.000	227	0.289	ADNM
0.000	227	0.517	ADM
0.027	227	0.064	SIZE
0.000	227	0.396	LEVE
0.000	227	0.378	ACC _{it}
0.000	227	0.369	ROA _{T+1}

ويلاحظ من بيانات الجدول السابق أن غالبية بيانات البحث تتبع التوزيع الغير طبيعي حيث يقل مستوى المعنوية المحسوبة عن مستوى المعنوية 5% عدا المتغير حجم الشركة SIZE، لذلك يلزم استخدام وتطبيق الاختبارات غير المعلمية عليها.

2/1/6/3 اختبار الارتباط الذاتي بين المتغيرات

يهدف هذا الاختبار إلى التأكد من أن مشاهدات المتغيرات في سلسلة زمنية ليس بها ارتباط ذاتي Autocorrelation والذي يؤدي للوصول لنتائج إحصائية بها تحيز ، وتشير نتائج التحليل الاحصائي إلى أن قيمة اختبار Durbin-Watson test المحسوبة في علاقة المتغيرات المستقلة بمتغير عدم شفافية الأرباح (ACC_{it}) تساوي 2.080 وهي قيمة داخل نطاق القيم الجدولية للاختبار (من 1.5 إلى 2.5) عند مستوى معنوية 5%، مما يعنى أن المتغيرات ليس بينها ارتباط ذاتي Autocorrelation ، في حين ان القيمة المحسوبة في علاقة المتغيرات المستقلة بمتغير استمرارية الأرباح (ROA_{T+1}) تساوي 0.66 وهي قيمة خارج نطاق القيم الجدولية للاختبار عند مستوى معنوية 5%، مما يعنى أن المتغيرات بينها ارتباط ذاتي Autocorrelation ، ولكن لان القيمة المحسوبة هي أقل من 2 إذن الارتباط الذاتي بين المتغيرات هو ارتباط إيجابي ومعتاد في بيانات السلاسل الزمنية.

3/1/6/3 اختبار الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة

يهدف هذا الاختبار إلى التأكد من عدم وجود الازدواج الخطي أو الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة للبحث حتى تصبح النتائج الإحصائية أكثر دقة وغير متحيزة.

الجدول رقم (5) - نتيجة اختبار الازدواج الخطي بين المتغيرات

VIF	VAR
5.309	GQY
2.861	BNM
1.565	BID
7.032	BGO
1.184	ADNM
1.087	ADM
1.652	SIZE
1.117	LEVE

وتشير نتائج التحليل الاحصائي إلى أن قيمة اختبار VIF test لغالبية المتغيرات هي أقل من القيمة الجدولية وقدرها 10، مما يعنى أن المتغيرات المستقلة ليس بها ازدواج خطي. Multicollinearity.

4/1/6/3 اختبار تجانس البيانات

يهدف هذا الاختبار إلى التأكد من وجود تجانس بين بيانات البحث Heterosedasticity مما يزيد من واقعية النتائج وإمكانية الاعتماد عليها.

الجدول رقم (6) - نتيجة اختبار التجانس

Sig.	Levene Statistic	VAR
0.000	18.138	GQY
0.090	2.435	BNM
0.000	26.922	BID
0.000	46.027	BGO
0.000	19.727	ADNM
0.000	16.225	ADM
0.465	0.769	SIZE
0.000	28.600	LEVE
0.204	1.600	ACC _{it}
0.002	6.636	ROA _{T+1}

وتشير نتائج استخدام اختبار Levene's Test إلى أن غالبية المتغيرات تزيد القيمة المحسوبة عن مستوى المعنوية 5%، إذن هناك تجانس بين غالبية بيانات البحث ما عدا المتغيرات (BNM & SIZE & ACC_{IT}).

2/6/3 الإحصاءات الوصفية

في هذا الجزء سوف يتم عرض بعض المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات البحث مثل عدد المشاهدات والمدى وأقل قيمة وأكبر قيمة والمتوسط والانحراف المعياري.

الجدول رقم (7) - الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	Range	N	VAR
0.288	0.423	0.939	0.0456	0.8934	227	GQY
3.219	8.938	16	1	15	227	BNM
2.250	1.670	12	0	12	227	BID
3.494	4.780	12	0	12	227	BGO

1.188	3.709	7	0	7	227	ADNM
1.874	4.392	13	0	13	227	ADM
0.514	2.974	4.529	1.728	2.801	227	SIZE
1.032	0.260	8.046	2.066-	10.112	227	LEVE
0.496	0.570	1	0	1	227	ACC _{it}
0.498	0.555	1	0	1	227	ROA _{T+1}

تشير نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة الى ان متوسطات قيم المتغيرات ترجح التزام الشركات المشتركة الممثلة بالعينة بقواعد الحوكمة المصرية والتي تشترط زيادة عدد الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة (BNM) والالتزام بحد ادني ثلاثة أعضاء في لجان المراجعة (ADNM) بحد ادني أربعة اجتماعات سنوية (ADM)، كما ترجح الإحصاءات الوصفية حدوث تراجع لعدم شفافية الأرباح (ACC_{it}) وزيادة استمرارية الأرباح (ROA_{T+1}) لدي الشركات الممثلة للعينة.

7/3 اختبار الفروض الإحصائية للدراسة

يهدف هذا الجزء الي تحقيق اهداف الدراسة من خلال اجراء اختبار فروض الدراسة الأربعة وذلك على النحو التالي:

1/7/3 اختبار صحة الفرض الأول

سوف يتم في هذا الجزء اختبار صحة الفرض الأول كما يلي:

- الفرض العدم: لا تلتزم الشركات المشتركة بقواعد حوكمة الشركات المصرية الخاصة بشروط تكوين مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.
- الفرض البديل: تلتزم الشركات المشتركة بقواعد حوكمة الشركات المصرية الخاصة بشروط تكوين مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.

وسوف يتم اختبار صحة الفرض من خلال اجراء توصيف لبيانات الدراسة كما يلي:

1/1/7/3 توصيف هيكل الملكية

الجدول رقم (8) - توصيف متغير الملكية الحكومية

عدد الشركات	نسبة الملكية الحكومية	الفرض من الاستثمار
13	اقل من 20%	عدم ممارسة تأثير
11	من 20% الي اقل من 50%	ممارسة تأثير هام
13	من 50% فأكثر	غرض السيطرة
37		الإجمالي

يتبع الجدول السابق تقسيم نسبة الملكية الحكومية في شركات العينة حسب الغرض من الاستثمار وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المصرية، حيث يوضح الجدول السابق ان وجود توازن بين نسب الملكية الحكومية وفقاً لغرض الاستثمار في الشركات المشتركة الممثلة لعينة الدراسة.

2/1/7/3 توصيف خصائص مجلس الإدارة

الجدول رقم (9) - توصيف خصائص مجلس الإدارة

الشركات	الأعضاء الحكوميين	الشركات	الأعضاء المستقلين	الشركات	الأعضاء غير التنفيذيين
21	اقل من 5	34	اقل من 5	2	اقل من 5
13	من 5 الي 10	2	من 5 الي 10	26	من 5 الي 10
3	أكثر من 10	1	أكثر من 10	9	أكثر من 10
37		37		37	

يوضح الجدول السابق ان العدد الأكبر من الشركات المشتركة التي شملتها عينة الدراسة تتصف بالالتزام بقواعد الحوكمة (قواعد الحوكمة، 2016) حيث ان متوسط عدد الأعضاء غير التنفيذيين بها من 5 الي 10 أعضاء بحيث يكون المستقلين في حدود 5 أعضاء على الأكثر وعدد الممثلين للجهات الحكومية المشاركة في الملكية في حدود 5 أعضاء أيضاً.

3/1/7/3 توصيف خصائص لجنة المراجعة

الجدول رقم (10) - توصيف خصائص لجنة المراجعة

عدد الشركات	عدد اجتماعات اللجنة	عدد الشركات	عدد أعضاء لجنة المراجعة
1	شركات ليس بها لجنة مراجعة	1	شركات ليس بها لجنة مراجعة
33	عدد الاجتماعات 4 مرات	21	عدد الأعضاء 3
2	عدد الاجتماعات 10 مرات	8	عدد الأعضاء 4
1	عدد الاجتماعات 13 مرات	5	عدد الأعضاء 5
		1	عدد الأعضاء 6
		2	عدد الأعضاء 7
37	الإجمالي	37	الإجمالي

يتبين من بيانات الجدول السابق التزام الشركات المشتركة بقواعد الحوكمة المصرية وتعديلاتها (قواعد الحوكمة، 2016) حيث يغلب على الشركات المشتركة الالتزام بالحد الأدنى لعدد أعضاء لجنة المراجعة وهو 3 أعضاء (ق 3-2-1، قواعد الحوكمة،

2016) والحد الأدنى من مرات الانعقاد لتقديم تقرير اللجنة الدوري المصاحب للإصدار التقارير المالية الربع سنوية وهو أربع مرات (ق 3-2-2 - ط، قواعد الحوكمة، 2016). وترجع النتائج السابقة رفض الفرض عدم القائل بانه " لا تلتزم الشركات المشتركة بقواعد حوكمة الشركات المصرية الخاصة بشروط تكوين مجلس الإدارة ولجنة المراجعة " 2/7/3 اختبار صحة الفرض الثاني:

سوف يتم في هذا الجزء اختبار صحة الفرض الثاني كما يلي:

➤ الفرض العدم: لا تتمتع الشركات المشتركة بجودة في أرباحها متمثلة في تراجع عدم شفافية الأرباح وتحقق استمراريته.

➤ الفرض البديل: تتمتع الشركات المشتركة بجودة في أرباحها متمثلة في تراجع عدم شفافية الأرباح وتحقق استمراريته.

وسوف يتم اختبار صحة الفرض من خلال اجراء توصيف لبيانات الدراسة وذلك على النحو التالي:

1/2/7/3 توصيف عدم شفافية الأرباح

الجدول رقم (11) - توصيف عدم شفافية الأرباح

الغرض من الاستثمار	نسبة الملكية الحكومية	عدد الشركات	عدد المشاهدات	عدم شفافية الأرباح	
				عالية	منخفضة
عدم ممارسة تأثير	اقل من 20%	13	72	28	44
ممارسة تأثير هام	من 20% الي اقل من 50%	11	73	35	38
غرض السيطرة	من 50% فأكثر	13	82	34	48
الإجمالي		37	227	97	130
النسبة			100%	42%	58%

تظهر بيانات الجدول السابق ان الشركات المشتركة ذات الملكية الحكومية قد حدث بها انخفاض في عدم شفافية الأرباح حيث تحققت عدم الشفافية بنسبة 42% وانخفضت في 58% منها، وقد أوضحت النتائج ان افضل النتائج تحققت في الشركات التي تمثل الملكية الحكومية بها نسبة اقل من 20% والشركات التي تمثل نسبة الملكية الحكومية 50% فأكثر، وهو ما يشير لدور الملكية الحكومية في توفير مزيد من الرقابة وتحقق تحسن في جودة المعلومات المحاسبية وخاصة الأرباح في كلا من الشركات التي يغلب عليها الملكية الخاصة وكذلك الشركات التي يغلب عليها الملكية الحكومية حيث تمتاز الأخيرة بعدم وجود رغبة من الإدارة في التأثير على جودة الأرباح.

2/2/7/3 توصيف استمرارية الأرباح

الجدول رقم (12) - توصيف استمرارية الأرباح

الغرض من الاستثمار	الملكية الحكومية	عدد المشاهدات	عدد مرات الاستمرارية	عدد مرات عدم الاستمرارية
عدم ممارسة تأثير	اقل من 20%	72	25	47
ممارسة تأثير هام	من 20% الي اقل من 50%	73	53	20
غرض السيطرة	من 50% فأكثر	82	48	34
الإجمالي		227	126	101
النسبة		100%	56%	44%

تظهر بيانات الجدول السابق ان نمط الملكية الحكومية في الشركات المشتركة ادي الى حدوث استمرارية في الأرباح بهذه الشركات، وقد أوضحت النتائج ان 56% من هذه الشركات تحققت بها استمرارية الأرباح وهي الشركات التي كان الغرض من الاستثمار بها ممارسة تأثير هام بنسبة ملكية من 20% الى 50% والتي تتيح للدولة المشاركة في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وهو ما لوحظ تحقق الاستمرارية عند زيادة نسبة الملكية عن 50% بغرض السيطرة على الشركة، ويرى الباحث ان نسبة الملكية التي لا تزيد عن 50% تجعل الملكية الخاصة لها دور متوازن في الإدارة مع الملكية الحكومية، حيث استفادت هذه الشركات بالمزايا التي تحصل عليها بفضل بالنفوذ الحكومي فضلاً عن النجاح الإداري الذي تتمتع به الملكية الخاصة من حيث البعد عن الروتين والبطء في اتخاذ القرار بجانب الحرص على اغتنام الفرص الاستثمارية والعمل على تعظيم الثروة بأرباح كبيرة ومستمرة وهو ما تفتقده الإدارة الحكومية في بعض الشركات.

وترجع النتائج السابقة رفض الفرض العدم القائل بانه " لا تتمتع الشركات المشتركة بجودة في أرباحها متمثلة في تراجع عدم شفافية الأرباح وتحقق استمراريتهما "

3/7/3 اختبار صحة الفرض الثالث

سوف يتم في هذا الجزء اختبار صحة الفرض الثالث كما يلي:

- الفرض العدم: لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين هيكل الملكية وخصائص كلا من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وبين عدم شفافية الأرباح واستمراريتهما.
- الفرض البديل: توجد علاقة ارتباط معنوية بين هيكل الملكية وخصائص كلا من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وبين عدم شفافية الأرباح واستمراريتهما.

وسوف يتم اختبار صحة الفرض من خلال مصفوفة ارتباط سبيرمان Spearman's Correlation Matrix لقياس قوة واتجاه ومعنوية العلاقة.

الجدول رقم (13) - مصفوفة ارتباط المتغيرات المستقلة بعدم شفافية الأرباح

Sig.	Correlation	VAR
0.999	0.000	GQY
0.230	0.080	BNM
0.328	0.065	BID
0.674	0.028	BGO
0.805	0.016-	ADNM
0.755	0.021	ADM
0.915	0.007-	SIZE
0.271	0.073-	LEVE

* مستوى معنوية أقل من (0.05) ** مستوى معنوية أقل من (0.01)

وتشير نتائج مصفوفة ارتباط سبيرمان إلى أن غالبية المتغيرات تزيد بها القيمة المحسوبة عن مستوى المعنوية 5%.

الجدول رقم (14) - مصفوفة ارتباط المتغيرات المستقلة باستمرارية الأرباح

Sig.	Correlation	VAR
0.000	**0.242	GQY
0.098	0.110	BNM
0.171	0.091	BID
0.009	**0.172	BGO
0.405	0.055	ADNM
0.152	-0.096	ADM
0.000	**0.249	SIZE
0.318	0.067	LEVE

* مستوى معنوية أقل من (0.05) ** مستوى معنوية أقل من (0.01)

وتشير نتائج مصفوفة ارتباط سبيرمان إلى أن غالبية المتغيرات تزيد بها القيمة المحسوبة عن مستوى المعنوية 5%، وترجح النتائج السابقة قبول الفرض بعدم القائل بأنه " لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين هيكل الملكية وخصائص كلا من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وبين عدم شفافية الأرباح واستمراريتهما " وذلك على خلاف وجود علاقة ارتباط

معنوية موجبة فقط بين كلا من نسبة الملكية الحكومية وعدد الأعضاء الممثلين للحكومة في المجلس وحجم الشركة وبين استمرارية الأرباح.

4/7/3 اختبار صحة الفرض الرابع:

سوف يتم في هذا الجزء اختبار صحة الفرض الرابع كما يلي:

➤ الفرض العدم: لا يوجد تأثير معنوي لكلا من هيكل الملكية وخصائص مجلس

الإدارة ولجنة المراجعة على عدم شفافية الأرباح واستمراريتها.

➤ الفرض البديل: يوجد تأثير معنوي لكلا من هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة

ولجنة المراجعة على عدم شفافية الأرباح واستمراريتها.

وسوف يتم اختبار صحة الفرض باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي Logistic

Regression وذلك لكون المتغير التابع ثنائي القيمة (0 & 1)

الجدول رقم (15) - معالم نموذج الانحدار اللوجستي لعدم استمرارية الأرباح

Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	306.005 ^a	.017	.023

Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 1						
GQY	.375	1.075	.122	1	.727	1.455
BNM	.091	.071	1.656	1	.198	1.096
BID	.016	.077	.043	1	.836	1.016
BGO	-.042	.102	.168	1	.682	.959
ADNM	-.039	.123	.100	1	.752	.962
ADM	.029	.075	.145	1	.703	1.029
SIZE	-.258	.338	.584	1	.445	.772
LEVE	-.118	.141	.703	1	.402	.888
Constant	.314	1.098	.082	1	.775	1.368

a. Variable(s) entered on step 1: GQY, BNM, BID, BGO, ADNM, ADM, SIZE, LEVE

يظهر الجدول السابق معالم نموذج الانحدار اللوجستي والتي تظهر ان النموذج

غير معنوي حيث ان كل المتغيرات المستقلة ذات علاقة تأثير غير معنوية بعدم شفافية

الأرباح كما ان معامل التحديد ضعيف جدا (1.7%) ويعني ان المتغيرات في المتغير التابع

تفسرها المتغيرات المستقلة بنسبة (1.7%) وباقي النسبة تفسرها متغيرات اخري لا يتضمنها

النموذج مما يعني عدم إمكانية بناء نموذج انحدار لتفسير العلاقة يمكن الاعتماد عليه.

الجدول رقم (16) - معالم نموذج الانحدار اللوجستي لاستمرارية الأرباح

Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	275.708 ^a	.147	.197

Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 1 ^a						
GQY	.507	1.129	.202	1	.653	1.661
BNM	-.146	.074	3.833	1	.050	.864
BID	.275	.104	7.020	1	.008	1.317
BGO	.109	.108	1.014	1	.314	1.115
ADNM	-.034	.131	.069	1	.793	.966
ADM	-.075	.078	.922	1	.337	.927
SIZE	.908	.374	5.886	1	.015	2.478
LEVE	.471	.313	2.263	1	.133	1.601
Constant	-1.956	1.181	2.744	1	.098	.141

a. Variable(s) entered on step 1: GQY, BNM, BID, BGO, ADNM, ADM, SIZE, LEVE.

يظهر الجدول السابق معالم نموذج الانحدار اللوجستي والتي تظهر ان النموذج غير معنوي حيث ان كل المتغيرات المستقلة ذات علاقة تأثير غير معنوية باستمرارية الأرباح كما ان معامل التحديد ضعيف جدا (14.7%) ويعني ان المتغيرات في المتغير التابع تفسرها المتغيرات المستقلة بنسبة (14.7%) وباقي النسبة تفسرها متغيرات اخري لا يتضمنها النموذج مما يعني عدم إمكانية بناء نموذج انحدار لتفسير العلاقة يمكن الاعتماد عليه. وترجح النتائج السابقة قبول الفرض العدم القائل بانه " لا يوجد تأثير معنوي لكلا من هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على عدم شفافية الأرباح واستمراريتها "

4- نتائج الدراسة

1- تم رفض الفرض الأول حيث أوضحت النتائج الإحصائية التزام كافة شركات العينة بقواعد الحوكمة المصرية في تكوين مجالس ادارتها حيث يغلب على أعضاء المجلس الغير تنفيذيين الممثلين للملاك من الحكومة ومن القطاع الخاص، وفي ذات السياق تلتزم غالبية شركات العينة بتكوين لجنة مراجعة بالحد الأدنى القانوني

وهو عدد 3 افراد وبمتوسط 4 مرات للاجتماع على مدار الفترة المالية وبطبيعة الحال غلب على أعضاء اللجنة ذوي الخبرة المالية من أعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذيين، وقد لوحظ حدوث ثبات نسبي لعدد أعضاء اللجنة وعدد مرات الاجتماع وهو ما افقد هذه الخصائص تأثيرها المتوقع على تحقق جودة الأرباح وهو ما يتوافق مع نتائج العديد من الدراسات في السوق المصري مثل (السرطاوي، 2013، رضا، 2010).

2- تم رفض الفرض الثاني حيث توصلت الدراسة الي ان الشركات المشتركة التي تشارك في ملكيتها الدولة قد حدث بها تراجع في عدم شفافية الأرباح في 58% من الشركات الممثلة للعينة، كما توصلت الدراسة الى تحقق استمرارية في ارباح 56% من هذه الشركات خاصة التي تزيد فيها نسبة الملكية الحكومية عن 20% وحتى 100% وذلك بالمقارنة بالشركات التي تمثل فيها الملكية الحكومية اقل من 20%.

3- تم قبول الفرض الثالث حيث أوضحت نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة فقط بين هيكل الملكية الحكومية وعدد أعضاء المجلس الممثلين لهذه الملكية وحجم الشركة وبين استمرارية الأرباح بالشركات المشتركة في حين لا يوجد تأثير معنوي لهيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة مجتمعة على عدم شفافية الأرباح.

4- تم قبول الفرض الرابع حيث لم تؤكد النتائج الإحصائية على إمكانية تصميم نموذج كمي يمكن به التنبؤ بتأثير كلا من هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على عدم استمرارية الأرباح واستمراريتها في الشركات المشتركة.

5- يري الباحث على ان بالرغم من ضعف الدليل التطبيقي على وجود علاقة وتأثير لهيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على عدم شفافية الأرباح واستمراريتها الا ان ذلك لا يمكن ان نغفل معه حدوث تراجع لعدم شفافية الأرباح وتحقق استمراريتها بهذه الشركات ومن ثم ينتفي الأثر السلبي المتوقع للوجود الحكومي بهذه الشركات وتوغل ايدي الفساد الحكومي في القطاع العام وفقاً لما توضحه التقارير الدولية السابق الإشارة اليها من تراجع تصنيف مصر في مؤشر الفساد مؤخراً، الامر الذي يتطلب إعادة النظر في مدلولات هذه التقارير والوقوف على حقيقة تقييمها للفساد في ارض الواقع.

5- توصيات الدراسة

- 1- الاهتمام بزيادة عدد مقاعد مجلس الإدارة من الغير تنفيذيين الممثلين لحصة الملكية الحكومية وخاصة من ذوي الخبرة المالية ومن ثم اشراكهم في لجنة المراجعة التابعة للمجلس مما يؤدي الى مشاركة فعالة في اتخاذ القرارات الاستثمارية بما يحقق فائدة أكبر على الأداء المالي لهذه الشركات.
- 2- توصي الدراسة بعمل تقييم للاستثمارات الحكومية في الشركات المشتركة والإبقاء على الاستثمار الناجحة التي تدر عائد للدولة يمثل قيمة مضافة لهذه الاستثمارات.
- 3- توصي الدراسة ان تدرج مساهمات الشركات القابضة الحكومية في الشركات المشتركة ضمن أصول الصندوق السيادي المصري الذي تم إقرار قانون خلال العام الجاري 2018 تحت اشراف وإدارة وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري وذلك لتخفيف العبء الإداري والمالي على الوزارات في متابعة أداء الشركات المشتركة.

6- مقترحات الدراسات المستقبلية

- 1- يقترح الباحث اجراء مزيد من الدراسات حول الشركات المشتركة ودراسة جوانب اخري من أدائها المالي الحالي والمستقبلي لتقديم نتائج ذات فائدة لمتخذ القرار حول جدوى الاستثمار في هذه الشركات.
- 2- يقترح الباحث اجراء مزيد من الدراسات حول تقييم دور مراقب الحسابات الحكومي (الجهاز المركزي للمحاسبات) ومكاتب المراجعة الأخرى في دعم الأداء المالي للشركات المشتركة.

7- المراجع

1/7 المراجع العربية

1/1/7 دوريات عربية

- أبو المعاطي، مني حسن. (2017). دراسة تحليلية لأثر تطور محتوى التقارير المالية وصولاً للتقارير المتكاملة على الأداء المالي للشركات، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، مجلد 21، العدد 3، ص ص 1032-1081.
- أبو خزانة، إيهاب محمد. (2014). قياس استمرارية الأرباح واختبار أثر خصائص مجلس الإدارة عليها بالشركات المدرجة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد 4، مصر، ص ص 229-268.

- احمد، محي الدين. (2009). أثر هياكل الملكية والرقابة في الشركات المساهمة على الإفصاح المحاسبي، رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة الإسكندرية.
- احمد، ميهاب صلاح. (2014). قياس أثر الإفصاح السريدي على دقة تنبؤات المحللين الماليين، مؤتمر المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة، كلية التجارة جامعة القاهرة، مصر.
- رضا، سامح محمد. (2010). دور لجان المراجعة في تخفيض المستحقات الاختيارية- دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الكيماوية في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة المنصورة، العدد 3، مصر، ص ص 55-88.
- رضا، سامح محمد. (2013). أثر خصائص مجلس الإدارة ولجان المراجعة على معدل التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المصرية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، مجلد 20، العدد 3، الكويت، ص ص 421-487.
- السرطاوي، عبد المطلب وآخرون. (2013). أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية، مجلة جامعة النجاح للعلوم الإنسانية، مجلد 27، العدد 4، فلسطين، ص ص 819-846.
- عبد الملك، احمد رجب. (2013). قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق الأسهم السعودي: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل - العلوم الإنسانية والإدارية، السعودية، مجلد 14، العدد 1، مصر، ص ص 237-285.
- على، اياد عبد الله. (2014). استمرارية الأرباح الحالية ومقدرتها على التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية في ظل ظاهرة إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمات المساهمة العامة، كلية الدراسات العليا جامعة العلوم الإسلامية العالمية، رسالة دكتوراه، الأردن.
- غنيمي، سامي محمد. (2011). إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال - دراسة اختبارية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، المجلد الثاني. ص ص 1-68.
- محمد، رضا صبحي. (2017). العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح في شركات المساهمة المصرية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، مصر، المجلد 39، العدد 1، ص ص 179-202.
- محمد، يوسف أبو بكر. (2016). قياس أثر شفافية الإفصاح بالتقارير المالية على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم - دراسة إمبريقية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، مجلد 38، العدد 1، مصر، ص ص 161-210.

- مختار، اكرامي سعيد. (2016). اختبار العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وخصائص مجلس الإدارة والسيطرة العائلية والأزمة المالية العالمية 2008: 2009- دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي اللبناني، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد 1، مصر، ص ص 256-310.
 - مصطفى، على محمود، محمد، منى مغربي. (2015). أثر أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقرير المالي عبر الإنترنت بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، مجلد 19، العدد 1، مصر، ص ص 613-673.
 - مصطفى، على محمود، محمد، منى مغربي. (2017). قياس أثر تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS 15 على استدامة الأرباح المحاسبية، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعة بني سويف، المجلد 5، العدد 1، مصر، ص ص 1-60.
 - موسي، علام محمد واخرون. (2012). دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، جامعة الأردن، مجلد 8، العدد 3، الأردن، ص ص 409-433.
 - عفيفي، هلال عبد الفتاح السيد. (2011). العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح دراسة اختبارية في البيئة المصرية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد 2، مصر، ص ص 157-243.
- 2/1/7 اصدارات ونشرات وقوانين ومواقع
- قرار (107)، 2016، الهيئة العامة للرقابة المالية، قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، جمهورية مصر العربية.
 - مركز معلومات قطاع الاعمال العام، الشركات المُشتركة، متاح على الرابط <http://www.bsic.gov.eg/mshtrka.asp> ، تاريخ الدخول مارس 2018.
 - ميثاق الممارسات السليمة في مجال الشفافية المالية، (2007)، صندوق النقد الدولي، متاح على الرابط <https://www.imf.org/external/np/fad/trans/ara/codea.pdf>.

7/2 Bibliography

7/2/1 Periodicals

- ABED, S., AL-ATTAR, A., & SUWAIDAN, M. (2012). Corporate Governance and Earnings Management. Jordanian Evidence. *International Business Research*, Vol. 5, No. 1, 216-225.
- AHMED A-D., & KU, I. (2014). Association between Board Characteristics and Earnings Quality: Malaysian Evidence. *Jurnal Pengurusan*. 41, 43-56.
- AL-FAYOUMI N., ABUZAYED B., & ALEXANDER D. (2010). Ownership structure and earnings management in emerging markets:

The case of Jordan. *International Research Journal of Finance and Economics*. 38, 28-47.

- Al- Haddad, W., Alzurqan, S., & Al-Sufy, S. (2011). The Effect of Corporate Governance on the Performance of Jordanian Industrial Companies: An empirical study on Amman Stock Exchange. *International Journal of Humanities and Social Science*. Vol. 1, No. 4, 55-69.
- ALHAZAIMEH, A., PALANIAPPAN, R., & ALMSAFIR, M. (2014). The Impact of Corporate Governance and Ownership Structure on Voluntary Disclosure in Annual Reports among Listed Jordanian Companies. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*. 129, 341-348.
- Alqatamin, R. (2018). Audit Committee Effectiveness and Company Performance: Evidence from Jordan. *Accounting and Finance Research*. Vol. 7, No. 2, 48-60.
- AL-RASSAS, A., & KAMARDIN, H. (2015). Directors' independence, internal audit function, ownership concentration and earnings quality in Malaysia. Canadian Center of Science and Education. <http://repo.uum.edu.my/14770/1/29.pdf>.
- AMAR, A. B. (2014). The Effect of Independence Audit Committee on Earnings Management: The Case in French. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*. 4.
- ANDERSON R.C., DURU A., & REEB D.M. (2009). Founders, heirs, and corporate opacity in the United States. *Journal of Financial Economics*. 92, 205-222.
- Aryan, Laith. (2015). Relationship between ownership structure and earnings quality. *Basic Research Journal of Business Management and Accounts*. 4. 200-205.
- Attia, E., and Hegazy, I. (2015). Evaluating the Relationship between Ownership Structure as Corporate Governance Mechanism and Accounting Earnings Management Tools on the Financial Performance: A Case of Egypt. *Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences*. VOL. 6, No.6, 390-406.
- AZZOZ, A. R. A. M., & KHAMEES, B. A. (2016). The Impact of Corporate Governance Characteristics on Earnings Quality and Earnings Management: Evidence from Jordan. *Jordan Journal of Business Administration*. 12, 187-207.
- BARTH, M. E., KONCHITCHKI, Y., & LANDSMAN, W. R. (2013). Cost of capital and earnings transparency. *Journal of Accounting and Economics*. 55, 206-224.
- BHATTACHARYA, U., DAOUK, H., & WELKER, M. (2002). The world price of earnings opacity. Ljubljana, Ekonomska fakulteta.
- DEMPSEY, S. J., HARRISON, D. M., LUCHTENBERG, K. F., & SEILER, M. J. (2012). Financial Opacity and Firm Performance: The

- Readability of REIT Annual Reports. *The Journal of Real Estate Finance and Economics*. 45, 450-470.
- FRANCIS, J., LAFOND, R., OLSSON, P. M., & SCHIPPER, K. (2004). Costs of Equity and Earnings Attributes. *ACCOUNTING REVIEW*. 79, 967-1010.
 - FRANCIS, J., OLSSON, P., & SCHIPPER, K. (2008). *Earnings quality*. Boston-Delft, Now.
 - Hashim, H., & Devi, S. (2018). Corporate governance, ownership structure and earnings quality: Malaysian evidence.
 - HERDJIONO, I., & SARI, I. M. (2017). The effect of corporate governance on the performance of a company: some empirical findings from Indonesia. *Journal of Management and Business Administration Central Europe*. 25, 33-52.
 - JABBARI, H., SADEGHI, Z., & ASKARI, S. (2013). Cash Flow, Earning Opacity and its Impact on Stock Price Crash Risk in Tehran Stock Exchange, *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, Vol. 3, No. 4, pp. 138–145.
 - Kantudu, A., Samaila, I. (2015). Board Characteristics, Independent Audit Committee and Financial Reporting Quality of Oil Marketing Firms: Evidence from Nigeria. *Journal of Finance, Accounting and Management*, 6(2), 34-50.
 - KAZEMIAN, S., & SANUSI, Z. M. (2015). Earnings Management and Ownership Structure. *Procedia Economics and Finance*. 31, 618-624.
 - MANUKAJI, I. (2018). Corporate Governance and Income Smoothing in the Nigerian Deposit Money Banks. *International Journal of Business & Law Research*. 6(1), 27-38.
 - MASMOUDI A., & BOUJELBÈNE, Y. (2014). The relationship between ownership structure and earnings quality in the French context. *International Journal of Accounting and Economics Studies*. 2, 80-87.
 - Matoussi, H., & Gharbi, I. (2011). board independence and corporate fraud: the case of Tunisian firms, no 620, Working Papers, Economic Research Forum.
 - MOHAMED, K., & AYDIN, O. (2016). Board Independence, Audit Quality and Earnings Management: Evidence from Egypt. *Journal of Emerging Market Finance*. 15, 84-118.
 - PICUR, R. D. (2004). Quality of Accounting, Earnings Opacity and Corruption. *Review of Accounting and Finance*. 3, 103-114.
 - SALEEM, S. A. E. (2016). Ownership structure and earnings management: evidence from Jordan. *International Journal of Accounting & Information Management*. 24, 135-161.
 - SANDRA ALVES. (2012). Ownership Structure and Earnings Management: Evidence from Portugal. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*. 6, 57-74.

- **Sharma, S. (2013). Impact of Board Structure and Board Activity on Corporate Performance -A study of Indian companies. *Envision: International Journal of Commerce and Management*. 7.**
- **SIMNETT, ROGER, & HUGGINS, ANNA. (2015). *Integrated reporting and assurance: Where can research add value?* Emerald Group Publishing Ltd.**
- **SLOAN, R. G. (1996). Do Stock Prices Fully Reflect Information in Accruals and Cash Flows About Future Earnings? *The Accounting Review*. 71, 289.**
- **SOLIMAN, M., & RAGAB, A. (2014). Audit Committee Effectiveness, Audit Quality and Earnings Management: An Empirical Study of the Listed Companies in Egypt. *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol.5, No.2,155-166.**
- **STENT, W., & DOWLER, T. (2015). Early assessments of the gap between integrated reporting and current corporate reporting. *Meditari Accountancy Research*. 23, 92-117.**
- **TAKAMATSU R., FAVERO L. (2017). Opacity of financial information, adoption of international standards and legal origins. *Review of Business Management*., São Paulo, Vol. 19, No. 66, 594-612.**
- **Tong Y., & Wang H. (2007). Transactions among related parties, control income and earnings quality. *Accounting Research*, (4), 75-82.**
- **WANG, D. H.-M., Huynh, Q. L. (2013). complicated relationships among audit committee independence non-financial and financial performance. *Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology*. Vol. III, Issue 5,1-19.**
- **Zuhrohtun & Z. Baridwan. (2015). determinants of earnings opacity: Indonesia evidence. *International Journal of Business and Finance Research*, Vol. 9, No. 3,95-104.**
- **Obigbemi, I. F. (2017). Ownership Structure and Earnings Management Practices of Nigerian Companies. *Journal of Internet Banking and Commerce*, 22(S8), 2-8.**
- **MAALOUL, A., CHAKROUN, R., & YAHYAOU, S. (2018). The effect of political connections on companies' performance and value. *Journal of Accounting in Emerging Economies*. 8, 185-204.**

7/2/2 Reports, Conferences and publications

- **AICPA. (1999). *Improving Business Reporting. A customer Focus*, American Institute of Certified Public Accountants, New York.**
- **OECD. (2004). *OECD Principles of Corporate Governance*. available at <http://www.oecd.org/corporate/ca/corporategovernanceprinciples/31557724.pdf>.**
- **Transparency International. (2017). *Corruption Perceptions Index 2017*. available at <https://www.transparency.org/country/EGY#>.**

8- ملحق الدراسة

ملحق رقم (1) الشركات الممثلة لعينة الدراسة

1. شركة المصرية للأقماع الصناعية	2. شركة مصر للزيوت والصابون
3. الشركة المصرية لمدينة الانتاج الإعلامي	4. شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا
5. شركة البويات والصناعات الكيماوية- باكين	6. شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
7. شركة النصر للأعمال المدنية	8. شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا
9. شركة مصر للأسمنت- قنا	10. الشركة الدولية للتأجير التمويلي
11. شركة اسمنت بورتلاند طره	12. شركة السعودية المصرية للاستثمار والتمويل
13. شركة مصر لصناعة التبريد والتكييف - ميراکو	14. شركة الأهلي للتنمية والاستثمار
15. شركة رواد للسياحة	16. شركة الكابلات الكهربائية
17. شركة المصرية للمنتجات السياحية	18. شركة النصر لصناعة المحولات
19. شركة شام دريمز للاستثمار السياحي	20. شركة أبوقير للأسمدة
21. شركة الشمس بيراميدز للفنادق	22. شركة المالية والصناعية المصرية
23. شركة الاسماعيلية الجديدة للاستثمار والسياحة	24. شركة العربية وبولفار للغزل والنسيج
25. شركة الدلتا للسكر	26. شركة الاسكندرية للغزل والنسيج
27. شركة الشمس للإسكان والتعمير	28. شركة النصر للملابس والمنسوجات
29. شركة دلتا العبد للمقاولات	30. شركة النساجون الشرقيون للسجاد
31. شركة الجيزة العامة للمقاولات	32. شركة الغز الدخيلة
33. شركة المتحدة للإسكان والتعمير	34. شركة الاسكندرية للزيوت المعدنية
35. شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير	36. شركة مطاحن مصر العليا
37. شركة زهراء المعادي للاستثمار والتعمير	